

المحاضرة الثانية: مادة الانتساب (الفرقة الثانية)

رابعاً : الواقع المعاصر لمشكلة البطالة : عالمياً، إقليمياً، محلياً

مقدمة:

تعد مشكلة البطالة Unemployment في مقدمة المشكلات الاجتماعية التي تواجه العالم بصفة عامة، حيث تشير التقديرات الإحصائية إلى أن ما يقارب مليار عاطل عن العمل يتوزعون على مختلف أنحاء العالم، وهذا الرقم في حد ذاته يمثل مصدراً للقلق بل والخطر الحقيقي لمستقبل المجتمع العالمي بأسره . وإذا كان هناك تاريخ محدد لنشوء ظاهرة البطالة عالمياً، فإن عقد العشرينيات قد سجل أعلى معدلات البطالة لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وبالتحديد في اليوم الذي سمي " بيوم الخميس الأسود " تشرين الأول 1929 م بعد ضخ كميات كبيرة من الأسهم والسندات التي كانت تمثل حينئذ الرأسمال الأساسي لكبرى الشركات العالمية، ثم توالى بعدها قائمة الإفلاس حتى أن حوالي 1325 بنكاً قد أشهر إفلاسه، وقد أحدثت هذه الكارثة الاقتصادية خللاً كبيراً في سوق العمل مما جعل سوق البطالة ينتشر بشكل مخيف⁽⁷⁾ . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل جاءت الحرب العالمية الثانية ليظهر معها انخفاض في معدلات البطالة، إلا أن انخفاضها كان مؤقتاً نظراً لاستيعاب الحرب عدداً كبيراً من العاطلين وأشباه العاطلين الذين وصلوا إلى سن العمل ولم يجدوا فرصاً للعمل، ولكن ليس معنى ذلك أن معدلات البطالة تنخفض بسبب السياسات التنموية التي تستوعب القوى العاملة ولكنها ظروف استثنائية ترتب على انتهائها ارتفاع معدلات البطالة بصورة كبيرة⁽⁸⁾ .

ثم توالى الأحداث في عام 1971 وبخاصة حينما تخلت الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، ثم تلتها أحداث عالمية أخرى كان من أبرزها قرارات الدول المصدرة للنفط برفع أسعار النفط والتي ظلت متأرجحة بسبب انفراد بعض الدول بقرارات التأمين غير المدروسة . وعلى الرغم من عدم تأثر البلدان العربية بهذه التقلبات الاقتصادية - بشكل مباشر - نظراً لبعدها عن مجريات الصراع الاقتصادي الدولي، إلا أن السنوات التي تلت عقد السبعينيات نقلت إسقاطات وتداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية عليها بعدما حولتها الدول الكبرى إلى سوق استهلاكية دائمة لمنتجاتها، وبدأت ظاهرة البطالة تظهر بشكل تدريجي .

أ - البطالة في الدول المتقدمة

وإذا كانت مشكلة البطالة تشكل ظاهرة اجتماعية ذات صبغة عالمية سواء كان هذا المجتمع متطوراً أو متخلفاً، إلا أن حجمها يتفاوت من بلد لآخر، كما تتفاوت درجة المعاملة الإنسانية التي يتلقاها الفرد المتعطل من مجتمعه وفقاً لطبيعة المجتمع وظروفه ودرجة تقدمه . بل وتباين داخل المجتمع الواحد من فترة زمنية لأخرى وفقاً للخصوصية المجتمعية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي يمر بها هذا المجتمع . فعلى مستوى الدول المتقدمة تؤكد البيانات الإحصائية

إن معدلات البطالة في هذه الدول منذ بداية السبعينيات وحتى بداية عام 1996 قد ارتفعت حيث وصل عدد المتعطلين عن العمل حوالي 36 مليون متعطل حسب تقدير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي Organization Economic Co- Operation and Development ففي دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في أمريكا الشمالية قد انخفضت معدلات البطالة فيها بصورة كبيرة عن أوروبا في السنوات الأخيرة . بينما في اليابان أخذت معدلات البطالة في الانخفاض بشكل اعتيادي عنه في أقطار منظمة التنمية، ولكنها أخذت في الارتفاع مؤخراً وبخاصة منذ عام 1992⁽¹¹⁾ .

وفي عامي 1996-1997 تزايدت معدلات البطالة حتى وصلت في منظمة التنمية كمجموعة حوالي 7.5% بينما أخذت في الارتفاع في أوروبا إلى 10.5%، وفي غرب أوروبا 11.3%، ولكن في داخل كل منطقة من هذه المناطق تتعامل الحكومات بصورة مختلفة مع مشكلة البطالة مما أدى إلى نجاح بعض المجتمعات في تخفيض معدلاتها عن الأخرى. فلقد انخفضت على سبيل المثال في كل من أيرلندا، سويسرا، وبريطانيا، بينما ارتفعت في فنلندا، فرنسا، ألمانيا وأسبانيا ومناطق أخرى، لكن على الرغم من ذلك تزايدت المعدلات البنائية للبطالة .

أنه في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، انخفضت معدلات البطالة منذ عام 1995، وإن كانت الأخيرة أقل انخفاضاً من الأولى، ففي نوفمبر 1997 وصلت معدلات البطالة فيها 4.6% بينما كانت في كندا 9%، وتؤكد البيانات الإحصائية أن معدلات البطالة انخفضت عام 2000 إلى 4% في الولايات المتحدة وإلى 7.6% في كندا .

ومن السمات المميزة لمشكلة البطالة في الدول المتقدمة أن معدلاتها بين النساء أكثر منها بين الرجال، وكذلك تكون أعلى معدلاتها في الأعمار الصغيرة . ففي الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال كانت نسبة النساء العاطلات 12.6% في عام 1996، و21.1% في الأعمار الأقل من 25 سنة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتتساوى نسبة البطالة بين النساء والرجال، إلا أن معدلاتها بين صغار السن هي أعلى أنواع البطالة فيها حيث تصل نسبتها إلى 11%.

ب - البطالة في الدول النامية

أما مشكلة البطالة في الدول النامية فهي مشكلة هيكلية، وليست مشكلة نقص طلب فعال، كما هو الحال في البلدان الرأسمالية، أي العجز عن استغلال الموارد البشرية والطبيعية المتاحة بطريقة أفضل علاوة على العديد من العوامل التي تختلف تماماً عن الدول المتقدمة، ومن هنا تكون الرؤية مختلفة رغم أن الظاهرة واحدة، وذلك طبقاً

للخصوصية المجتمعية التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وبناءً عليه فإن علاج هذه المشكلة يكون بتغيير هذا الهيكل، أو هذه البنية المختلفة، بمعنى أنها مشكلة ترتبط بالتخلف، وتحل بتحقيق التنمية . ومن هنا فإن البطالة كمتغير، لا يمكن دراسته فقط في ضوء السياسات الاقتصادية، أو في ضوء الإجراءات، وإنما في ضوء جميع جوانب النسق الاقتصادي الاجتماعي بما فيه من متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية⁽¹⁵⁾ .

لذلك فإن مشكلة البطالة ليست مشكلة تعطل نسبة ملموسة من أبناء المجتمع، لكن هي في حقيقة الأمر مشكلة مركبة، فإذا كان ظاهرها يبدو اقتصاديا سياسيا فإن باطنها اجتماعي ثقافي أمني، علاوة على أن عواقبها عديدة تتجاوز البعد الاقتصادي إلى انتشار الجريمة والانحراف والتعصب، والقلق والإحباط الذي يؤثر على أمن واستقرار المجتمع، ومن ثم على تنميته .

ومن أبرز الأدلة على وضع مشكلة البطالة في البلدان النامية هو ما حدث في الصين على سبيل المثال، حيث بدأت أزمة البطالة الأولى فيها منذ عام 1979 وكان هناك أكثر من 15 مليون شخص بلا عمل بنسبة 5.8%، واستجابة لهذا الموقف الوظيفي تبنت الدولة سياسات انفتاحية، وغيّرت الكثير من وجوه الاقتصاد، وأجرت التعديلات على البناء الاقتصادي، وفتحت مجالات جديدة للعمل وظهرت نتائج سريعة لذلك . ففي العقد الثاني استطاع عدد كبير من الأفراد أن يجدوا فرصة عمل، وانخفض معدل البطالة إلى 3 % حتى وصل في عام 1988 إلى حوالي 2.06% . وفي عام 1989 فرضت التغيرات نفسها على معدلات الاقتصاد بصفة عامة، إذ لم يكن من المتوقع أنه بحلول هذا العام سوف تتوقف أعداد كبيرة من الشركات عن الإنتاج كلياً أو جزئياً، وقد ضمت هذه الشركات ما تقدره الإحصاءات بمليون موظف خامل، وفوق كل ذلك فإن الاقتصاد القومي قد حقق انخفاضا ملحوظا، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة إلى حوالي عشرة ملايين ونصف يحتاجون إلى العمل في مدن وقرى الريف، وبنهاية العام أمكن تدبير وظائف لحوالي 4.9 ملايين نسمة، بينما ظل 5.8 ملايين نسمة يعانون من البطالة ومن ثم أخذت في الارتفاع لتصل إلى 3.8 % ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أدت فترة التسعينيات بما تميزت به من سيطرة عالمية على الاقتصاد العالمي إلى ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الأزمات الاقتصادية في الصين

انطلاقاً من مقولتي التبعية والتخلف يمكن اعتبار المجتمعات النامية الرأسمالية بمثابة صورة مشوهة لمجتمعات المركز الرأسمالي . ويعود التشوه إلى التراكم التاريخي لتفاعل ظروف خارجية وداخلية . ولكن في الواقع أصبح هناك دور حاسم للتشكيلات الاجتماعية السائدة في تلك البلدان، إذ تلعب هذه التشكيلات دور المرأة العاكسة للحضارة الغربية القائمة، في مراكز الغرب الرأسمالية، ولكنها مرآة باهتة ومحطمة . ولذلك فإن الصورة المنعكسة تكون مسخاً مشوهاً . ولا غرابة إذا في أن كثيراً من معالم الثقافة الغربية قد مسخت بلدان العالم النامي، ولقد برعت البلدان العربية في هذا الجانب مما أفرز تلك المشكلة بصورة كبيرة.

ويمكن النظر إلى مشكلة البطالة في البلدان العربية في ضوء وجهي نظر متناقض

تين، الأولى تفاؤلية والأخرى تشاؤمية وان كانت الأخيرة أقرب إلى أرض الواقع، وترى وجهة النظر الأولى أن حجم مشكلة البطالة في الوطن العربي يبلغ حوالي خمسة ملايين عاطل، وأن النظرة الشمولية لهذا الحجم على المستوى العربي بالنسبة لإجمالي قوة العمل العربية، لا تتجاوز نسبة 8 % فقط، وهو مؤشر على عدم خطورة تلك المشكلة لو استخدمت كل الموارد العربية بما فيها القوى البشرية في إطار عام مشترك . أما النظرة الثانية التشاؤمية فتري أن الواقع المعاصر يشير إلى عكس ذلك فهناك تباين واضح بين مستويات البطالة في الأقطار العربية نظراً لتشرذمها، ويكفي لتأكيد ذلك ما أظهرته البيانات الإحصائية بأن هناك أربع دول عربية (مصر، المغرب، الجزائر، السودان) تمثل القوى العاملة فيها 60 % من إجمالي القوى العاملة العربية ورغم ذلك يوجد بها أكثر من أربعة ملايين متعطل⁽²²⁾ .

وتمثل البطالة إحدى المشكلات التي تعاني منها اقتصاديات الدول العربية، حيث أضحت على جانب كبير من الخطورة التي تهدد أمن وأمان أية سياسة تنموية قادمة ان لم تضع في مقدمتها برامج وسياسات لحل تلك المشكلة التي هي في حالة تزايد مستمرة، ويكشف لنا الجدول التالي حجم مشكلة البطالة ومعدلاتها في لـل من الأردن و الجزائر وتونس والمغرب منذ عام 1984 وحتى عام 1993 م .

وتتركز البطالة في معظم هذه الدول في فئة الشباب سواء من الذكور أو الإناث، وان كانت نسبة الإناث تتزايد بصورة شاسعة، ففي الأردن نجد أن ثلاثة أرباع العاطلين من الذكور، وجميع العاطلين عن العمل من الإناث تقل أعمارهم عن 30 سنة - وأن معظمهم أيضا من المتعلقات سواء تعليم متوسط أو فوق المتوسط، ويعد الاستثناء الوحيد من هذه البلدان هو المغرب حيث بلغت نسبة البطالة في الحضر عام 1994 حوالي 16%، وقد بلغ عدد العاطلين الذين تقع أعمارهم ما بين 15-24 عاماً حوالي 41%، أما من تقع أعمارهم ما بين 25-34 سنة 47% حيث أن مستوى البطالة أكثر ارتفاعاً بين العاملين غير المتعلمين ، بينما تتناقص معدلات البطالة كلما ارتفع مستوى التعليم، ويرجع ذلك إلى تدني نسبة التعليم بين العاملين في المغرب

أما بالنسبة لمشكلة البطالة في المجتمع المصري

فيمكننا القول أن التناقضات في هيكل العمالة قد أحدثت خلالاً بنائياً تجسد بشكل واضح في تفاقم مشكلة البطالة للدرجة التي أصبحت معها تمثل إحدى المشكلات المزممة التي يواجهها الاقتصاد المصري منذ فترات طويلة . وعلى الرغم من تباين معدلاتها من مرحلة لأخرى، وبخاصة خلال النصف الثاني من القرن الحالي مما يؤكد على أن للتوجهات السياسية والأيدولوجية تأثيراً واضحاً على تلك المشكلة .

وتكشف البيانات الإحصائية أن معدلات البطالة في المجتمع المصري تسير بمعدلات متزايدة حيث بلغت معدلاتها 2.2% عام 1960 ثم 2.4% عام 1970 و3.3% عام 1978 لتصل إلى 5.4% عام 1981 وفي عام 1986 تقفز مشكلة البطالة قفزة هائلة

حيث وصلت إلى 14.7%⁽²⁶⁾، وهو مؤشر خطير للغاية يكشف عن مدى قصور السياسات التنموية عن مواجهة الأعداد المتزايدة من القوى العاملة والتي لا تستطيع الفروع الاقتصادية الإنتاجية عن امتصاصها من جانب، وقلة الطلب الخارجي على العمالة المصرية من جانب آخر .

وفيما يتعلق بحجم مشكلة البطالة فيما بين عامي 1986 و 1996 فيوضح لنا الشكل التالي عدداً من المؤشرات والخصائص الأساسية كما يتضح من الشكل رقم 4 معدلات البطالة في مصر طبقاً للجنس على مستوى الريف والحضر 15 سنة فأكثر⁽²⁷⁾ :

- أن 95% من العاطلين عام 1996 يمثل الباحثين عن الوظائف لأول مرة مقارنة بـ 77% في تعداد 1986، وهذا يُعطي مؤشراً على أن مخزون العاطلين يتزايد لدى الأفراد الذين طالت مدة تعطلهم وما زالوا يبحثون عن الوظيفة الأولى لهم .

- يكشف تعداد 1996 أن معدلات البطالة في الريف أعلى قليلاً من الحضر وبخاصة من إناث، وهو ما يؤكد على أن المرأة الريفية ما زالت تمثل دوراً هامشياً داخل المجتمع المصري، وربما يرجع ذلك إلى القيم والعادات والتقاليد من ناحية، وقصور السياسات التنموية الغير قادرة على إدماج المرأة في التنمية، مع مراعاة أن التعدادات تستبعد عمل المرأة في المنزل ولا تعدّه ضمن قوة العمل .

- أن أعلى معدلات للبطالة توجد في الدلتا ومحافظات الجنوب، وهو ما يوضح أن المجتمعات الجديدة لم تحقق الغرض المطلوب منها والتي أنشئت أصلاً من أجله .

- انخفاض معدلات البطالة في سن ما تحت الثلاثين عاماً، وارتفاعها في سن بداية الثلاثين . أي أن معظم البطالة من القوى العاملة القادرة على الإنتاج⁽²⁸⁾ .

ويكشف التحليل السوسيو-تاريخي لمشكلة البطالة في مصر، أن الفقر لا يرتبط بقوة مع البطالة المفتوحة، إلا أنه على ارتباط بالعمالة المنتجة، وتتحصر البطالة المفتوحة في مصر في صغار السن وحديثي التخرج والداخلين سوق العمل لأول مرة وليس لديهم أسر . حيث بلغ عدد العاطلين أقل من ثلاثين سنة ما يزيد عن 93% عام 1995، وأن 95% منهم حاصلون على تعليم متوسط أو فوق المتوسط . ولأ سباب عديدة تعد البطالة في مصر مقياساً جزئياً لفقدان الوصول إلى العمل وبخاصة لدى الفقراء، وإنما ترتبط بقوة مع التوقع للحصول على وظيفة ثابتة سواء في القطاع العام في تأمين الوظائف لخريجي الجامعات والتعليم المتوسط . فالفقراء القادرون على العمل لا يرغبون في أن يظلوا فترة طويلة متعطلين، ومن ثم ينخرطون إما في أعمال هامشية أو مؤقتة أو يبحثون عن وظائف تكفل لهم مصدراً للعيش قد لا يسد رمقهم، ولذلك فالفقر يرتبط بنقص التشغيل أكثر من البطالة نفسها⁽²⁹⁾ .